

02 6276718

حزبة ا.د. نيبه المحترم

البيان الختامي لجامعة جينيت
في اريحا .شكر اريحا
2004/6/4

البيان الختامي

اختتمت اليوم الجمعة أعمال ندوة اريحا الدولية التي عقدت من 2-4/6/2004 تحت عنوان " الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي وآفاق الحل المتفق عليه" بحضور عدد من القعاليات والشخصيات الوطنية ومراقبين من بعض الدول والمؤسسات الاجنبية والصدقية، وخلصت الندوة الى:

اولاً: ان خطة شارون للفصل أحادي الجانب تمس بصورة خطيرة وفاضحة بجوهر عملية السلام القائمة على الشرعية الدولية ومرجعيات العملية التفاوضية المستندة الى قراري مجلس الامن 242 و 338 ومبدأ الارض مقابل السلام. وتقوض الخطة أية امكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتنسف الالتزامات والاستحقاقات التي نصت عليها خارطة الطريق بداءً بتجميد الاستيطان وانتهاء بحل سياسي متفق عليه لانهاء الاحتلال، والخطة تفضي الى عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وكلاهما عن مدينة القدس الشرقية إستكمالاً للمخطط الاحتلالي العنصري القائم على تعزيز الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، وحشر الشعب الفلسطيني في معازل " وبانتستونات " محاطة بالمستوطنات وبجدار العزل العنصري .

ثانياً: ان إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية عن استعدادها لتحمل مسؤولياتها عن جميع الاراضي التي قد يتم الانسحاب الاسرائيلي منها، هو أمر ضروري وبيهي ولكنه غير كاف . إن المصلحة الوطنية تقتضي تبني موقفاً قوامه ربط مشاركة السلطة في الخطوات المقبلة بالتنفيذ الفعلي والكامل لخارطة الطريق ، بحيث يبدأ بوقف بناء جدار الضم والفصل العنصري وإزالته، وكذلك وقف النشاطات الاستيطانية بجميع أشكالها وانهاء كل مظاهر العدوان والعنف ضد الشعب الفلسطيني، ووضع آلية تفصيلية وجدول زمني محدد لتنفيذ خارطة الطريق والانسحابات من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وفي إطار مؤتمر دولي يقوم على الالتزام بمقرارات الشرعية الدولية ومرجعية عملية السلام لاكمال خطوات الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام 67، وما يتطلبه ذلك من قيام اللجنة الرباعية بدور فعال في الاشراف على تنفيذ كل هذه الخطوات والالتزامات في مختلف مراحلها .

ثالثاً : ان مواجهة المخاطر والتحديات الراهنة وإعادة المكانة الدولية للقضية الفلسطينية والسلطة الوطنية، يتطلب البدء الفوري بإتخاذ اجراءات ملموسة على صعيد الوضع الداخلي، بإنهاء حالة الفلتان والتسيب الأمني وفرض سيادة القانون والنظام العام، واستكمال الاصلاحات بصورة جذرية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والامنية والتقييد بالقانون الاساسي وفصله للسلطات وتنظيمه للصلاحيات، وتفعيل مؤسسات م. ت. ف ودورها وخاصة اللجنة التنفيذية، والتحضير الجدي للانتخابات العامة باعتبارها رافعة اساسية للنهوض الوطني والديمقراطي .

رابعاً : ان الوضع الراهن يتطلب من جميع القوى والفعاليات التي تنتمي الى التيار الوطني الواقعي، العمل على إعادة الاعتبار لبرنامج وخطاب السلام الفلسطيني الذي شهد تراجعاً لصالح مواقف الاتجاهات العدمية والانهازمية، وذلك تحت وطأة مجازر الاحتلال وعدوانه الوحشي المستمر .

خامساً : وفي ظل تنامي أزمة الحكومة الاسرائيلية الراهنة، فإن الوضع يتطلب توثيق العمل مع قوى السلام في اسرائيل، لإنهاء الاحتلال وجميع مظاهره وخاصة جدار الضم والفصل العنصري والاستيطان، والاعتراف الواضح بمؤسسات الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والاقرار بحق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة في حدود عام 67 الى جانب دولة اسرائيل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

سادساً : إن فشل منطوق هيمنة واستفراد الادارة الامريكية في معالجة القضايا والصراعات الدولية بعيداً عن المؤسسات والقانون الدولي، وبدء تصدع مخططاتها الاستراتيجية في العراق، وإضطرارها نتيجة لذلك، العودة الى المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الامن، يمكن ان يشكل مقدمة باتجاه تفعيل دور ونفوذ المؤسسات الدولية وفي مقدمتها اللجنة الرباعية لصالح التنفيذ الدقيق لخارطة الطريق تحت الرقابة الدولية المباشرة .

إن المجتمعين يعتبرون هذا اللقاء إضافة جديدة باتجاه مواصلة الحوار بين القوى السياسية والمؤسسات والشخصيات والفعاليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لبناء أوسع إئتلاف وطني ديمقراطي يستند لبرنامج السلام الفلسطيني الذي أقرته م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويحافظ على ثمرة نضال وتضحيات شعبنا الفلسطيني من مخاطر التبدد والضياع . وسوف تواصل الاطراف المشاركة في الندوة عملها المشترك وبالتعاون مع مختلف القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية والديمقراطية الفلسطينية لتحقيق قيام هذا الأئتلاف الواسع .